Graduate College Journal – NU
Vol.17 -2022, No. (05)
ISSN: 1858-6228, http://www.neelain .edu.sd

مجلة الدراسات العليا - جامعة النيلين
المجلد (17) –2022، العدد (05)
الرقم الدولي الموحد للدوريات: 1858-6228

النزاعات الداخلية والحروب الأهلية في السودان الفترة 1955- 1989م

أحمد عبد الله آدم هارون

قسم التاريخ، كلية الاداب – جامعة سنار – سنار – السودان

البريد الالكتروني Ocompo22@gmail.com

المستخلص

تناولت هذه الورقة النزاعات الداخلية والحروب الأهلية في السودان في الفترة من 1955- 1989م حيث تطرقت إلي لمحة عن السودان من حيث الجغرافيا والسكان والي وصف موجز للأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والدينية ، كذلك تطرقت الدراسة إلي الدور الذي لعبه الاستعمار في تفتيت النسيج الاجتماعي للسودان. أيضا تناولت الورقة القوي الوطنية ودورها في ازدياد وتصعيد حدة النزاعات الداخلية والحروب الأهلية في كل بقاع السودان.اتبعت الدراسة المنهج التاريخي والوصفي والتحليلي ، وخلصت الورقة إلي أن مشكلة النزاعات الداخلية والحروب الأهلية في السودان تكمن في عملية عدم التوزيع العادل للسلطة والثروة بالإضافة إلي التركة الاستعمارية ، وأوصت الدراسة القوى السياسية بضرورة تقديم مصلحة الوطن علي المصالح الشخصية والحزبية ، بالإضافة إلي إجراء حوار وطني شامل لحلحلة كافة القضايا الخلافية

الكلمات المفتاحية: النزاعات الداخلية- الحروب الأهلية - السودان

مقدمة

النزاعات الداخلية والحروب الأهلية في السودان الفترة 1955-1989م

لقد حظي السودان كغيره من الدول الإفريقية بنسبة كبيرة من النزاعات الداخلية والحروب الأهلية التي عمت جميع إرجاءه ، بدءا من الجنوب ثم جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق وإقليم دارفور. وخلفت هذه النزاعات والحروب الداخلية خسائر كبيرة شملت جميع النواحي البشرية والاقتصادية وتدميرا للبنية التحتية وتدهورا للأوضاع الأمنية والصحية والاضطرابات النفسية.

أسباب اختيار الموضوع:-

تعد مشكلة النزاعات الداخلية والحروب الأهلية في السودان من البواعث الدافعة لدراستها من اجل الوقوف على المسببات الحقيقية لها وكشف اللاعبين فيها سواء أكانوا من قوى محلية أو اقلمية أو دولية.

أهداف الدراسة :-

تهدف هذه الدراسة إلي تبيان العوامل الرئيسية المؤدية للنزاعات والحروب الأهلية في السودان ، كما تهدف إلي توضيح مصالح القوى المتحاربة في استمرار هذه النزاعات والحروب الداخلية وتلمس الأجندات الخفية التي تحاك ضد السودان وشعبه ومعرفة ما سببته تلك الحروب في شرخ النسيج الاجتماعي السوداني.

أهمية الموضوع :-

تأتي أهمية دراسة موضوع النزاعات الداخلية والحروب الأهلية في السودان بغرض تتبع لإحداثها التاريخية منذ بدايتها في عام 1955م وحتى عام 1989م مع توضيح الأماكن التي دارت عليها هذه النزاعات والحروب وأسبابها الكامنة ونتائجها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

أسئلة الدراسة :-

- للنزاعات الداخلية والحروب الأهلية في السودان أسباب حقيقية.
- ساهمت القوي الإقليمية والدولية بدور كبير في تلك النزاعات والحروب.
- معظم هذه النزاعات والحروب كانت أسبابها القوى المحلية.
- تركت هذه النزاعات والحروب آثارا وخيمة على جميع مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية في السودان.

منهج الدراسة :-

اتبعت الدراسة المنهج التاريخي لسرد الحقائق التاريخية وكذلك المنهج الوصفي والتحليلي

حدود الدراسة :-

- الحدود الموضوعية : النزاعات الداخلية الداخلية والحروب الاهلية.
- الحدود المكانية : السودان قبل انفصال الجنوب .
- الحدود الزمنية : الفترة من 1955- 1989م .

الدراسات السابقة :-

اعتمدت الورقة على عدد من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة ومن اهم هذه الدراسات:

1- دراسة لمحمد الزين محمد بعنوان :مشكلة جنوب السودان وأسباب النزاع المسلح ومساعي السلام في السودان، السودان ، الخرطوم ، جامعة الخرطوم ، كلية الدراسات العليا ، قسم العلوم الاقتصادية رسالة ماجستير 2002م.

2- دراسة لعبد اللطيف البوني بعنوان: العلاقة بين الدين والسياسة في السودان ، السودان ، الخرطوم ،جامعة إفريقيا العالمية ، مركز البحوث والدراسات الإفريقية ، شعبة العلوم السياسية ، رسالة دكتوراه 2000م.

لمحة عن السودان:

جغرافية السودان:

السودان كلمة عربية مشتقة من تعبير بلاد السودان إي بلاد السود وهو اللفظ الذي كان يطلقه العرب في العصور الوسطى علي سكان المساحات والأقاليم الشاسعة من إفريقيا ، فيما وراء الصحراء الكبرى من البحر الأحمر والمحيط الهندي إلي المحيط الأطلسي، كما كان يعرف ببلاد النوبة أي بلد الذهب باللغة المحلية (حسناوي ، أزهر ، 2010م، ص 101).

يقع السودان في شمال شرق إفريقيا يحده مصر وليبيا شمالا ، تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى غربا ، وزائير وأوغندا جنوبا، إثيوبيا والبحر الأحمر شرقا ، ويمتد من خط عرض 22درجة شمالا إلي خط العرض 40درجة قرب خط الاستواء ، تبلغ المساحة الإجمالية للسودان 2.5055.810كلم مربع (الكيالي ، عبد الوهاب ، 1993م ، ص 226).

الإطار البشري:

يبلغ عدد سكان السودان حوالي 36 مليون نسمة ،وينقسمون إلي أكثر من 530 قبيلة المسلمون يمثلون نسبة 70 في المائة ، 25 في المائة معتقدات محلية ، خمسة في المائة مسيحيون ، اللغة الرسمية العربية بالإضافة إلي اللغات واللهجات المحلية (سعودي ، محمد عبد الغني ، (د.ت) ، ص2).

النزاعات الداخلية والحروب الأهلية في السودان وأسبابها :

شهد دولة السودان العديد من النزاعات الداخلية والحروب الأهلية التي تم توظيفها في معظم الأحيان لتحقيق أهداف ومأرب سياسية داخلية لمصلحة جماعة حاكمة دون أخري ، وهو ما أدي إلي تصعيد التوترات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأمنية بين الجماعات المتمايزة ، ومن أهم هذه النزاعات الداخلية التي عرفها السودان:

النزاع في جنوب السودان:

تعتبر مشكلة الحرب الأهلية في جنوب السودان ، والتي جاوزت أعوامها الثلاثين، من أهم التهديدات لأمن واستقرار السودان الذي يضم بين حدوده العملاقة العديد من الجماعات ذوات الأصول العرقية المختلفة ، لقد بدأت الحرب الأهلية في جنوب السودان عام 1955م اثر تمرد بعض الجنوبيين بقيادة جوزيف لأقو ولجوء الحكومة المركزية إلي قمع التمرد بالقسوة مما أدى إلي فرار تلك القوات إلي المرتفعات الجنوبية (المدني ، توفيق ، 2012م ، ص21).

حاول ممثلو الجنوب الجمعية التشريعية من تمرير مشروع لتطبيق الحكم الذاتي في محافظات الجنوب ، لكن المشروع واجه معارضة شديدة من الأحزاب، وبعد تولي إبراهيم عبود السلطة استمرت الأوضاع علي توترها في الجنوب ، ولجا النظام إلي استخدام العنف مع المتمردين ، مما أدى إلي استمرار القتال وتشريد الآلاف من سكان الجنوب ، وبعد سقوط نظام عبود في أكتوبر 1964م تمت أول محاولة جديدة للمصالحة الوطنية من خلال مؤتمر المائدة المستديرة والتي تمخضت عنها عودة اللاجئين وتضمين حرية الاعتقاد وإقامة جامعة في الجنوب وإقامة لجنة لدراسة الوضع المستقبلي (خليل ، محمود ، 1988م، ص 237). استمر الوضع بين شد وجذب حتى استولي النميري علي السلطة في السودان عام 1969م والذي بدوره اعترف بمشكلة الجنوب ومهد لحلها عبر مفاوضات نتج عنها توقيع اتفاق أديس أبابا عام 1972م وتم منح الجنوب نظام الحكم الإقليمي وبدور الاتفاقية أوقفت الحرب لمدة عشرة سنوات ، إلا أن الحرب الأهلية في جنوب السودان تجددت في عام 1983م بسبب إعلان النميري قوانين الشريعة الإسلامية (خليل ، محمود ، نفس المرجع ، ص 238).

النزاع في جنوب كردفان

بدأ النزاع المسلح في جنوب كردفان والأسباب التي أدت إلي قيامه تتمثل في الظلم الاجتماعي والسياسات الاستعمارية والتركيبة السياسية والممارسات الحزبية والدور الذي لعبته المنظمات الأجنبية في تأجيج النزاع تحت شعار عمليات الإغاثة والتبشير . ويعتبر النزاع في جبال النوبة هو أحد النزاعات الأهلية الكبيرة في السودان ، حيث أن هناك العديد من النزاعات التي شهدتها المنطقة مثل النزاع في جنوب السودان الذي كان له أسبابه المختلفة تاريخياً ، كما أن هناك نزاعات في دارفور والتي لها أسبابها المختلفة كذلك وغيرها من مناطق السودان

النزاع في النيل الأزرق

دخل النيل الأزرق إلي معادلة الحرب الأهلية في نهاية العقد الثامن من القرن العشرين ، فقد تمكنت " حركة تحرير شعوب السودان " من مد تحالفاتها لتنشيط قبائل منطقة شمال شرق أعالي النيل وجنوب الفونج ، ولهذا كان احتلالها بقيادة سلفا كير ميار ديت لمدينة الكرمك الحدودية (ولاية النيل الأزرق) في 11 أكتوبر 1987م نقطة تحول أخرى في مسار الحرب الأهلية السودانية وبذلك استطاعت الحركة الشعبية وللمرة الأولى أن تهدد محطات توليد الكهرباء الرئيسية في البلاد ، وخزانات المياه والمشاريع الزراعية ومناجم التعدين علي امتداد المنطقة إلي وسط السودان(خليل ، محمود ، مرجع سبق ذكره ، ص 275)

النزاع في دارفور:

إقليم دارفور يشكل خمس مساحة السودان، وهو الإقليم الذي يعكس النزاع في السودان الذي يعود لأسباب يرجعها البعض إلي تقسيم مساحات الرعي والمناطق الزراعية من اجل الاستحواذ علي هذه المناطق ، لكن نجد النزاع يعد سياسي تنموي قامت علي احمال الإقليم من قبل الحكومات المركزية وكذلك نجد أن انتشار السلاح في الإقليم بسبب الحروب الأهلية في الدول المجاورة لها دورا كبيرا في تصعيد النزاع في دارفور

أسباب النزاعات الداخلية والحروب الأهلية في السودان:

اولا: الاستعمار ودوره في النزاعات والحروب الأهلية

وضعت الإدارة البريطانية للجنوب سياسة ثقافية جديدة ذات معالجات أمنية في جوهرها ، تقوم في سياقها العام علي حفظ الأمن وتنفيذ القانون ، وتستبطن في حقيقتها تكريس سياسة القهر والإذلال بفصل الجنوب عن الشمال ، لمنع التداخل والتواصل بين أبناء الوطن الواحد وخلق جذور التباين بينهم . كما سعت الإدارة البريطانية في نفس الإطار إلي تعميق الفوارق الطبيعية القائمة بين الشمال والجنوب . ولتنفيذ هذه السياسات أصدرت عدة قوانين كقانون المناطق المقفولة ، وقانون الجوازات والتصاريح ، وإنشاء المجلس الاستشاري لشمال السودان الذي لم يشمل جنوب السودان ، كما حاربت بشتى الوسائل انتشار اللغة العربية والإسلام ، لتجعله كياناً منفصلاً بعيداً عن الشمال(التونسي ، محمدعلي الفاضلي اللافي ، 1995م ، ص 100)

ثانيا: الأسباب السياسية :

هنالك العديد من العوامل السياسية التي لعبت دورا كبيرا في تأجيج النزاعات الداخلية والحروب الأهلية في السودان خلال الفترة من 1955م إلي 1989م وأثرت بشكل واضح علي مجريات الإحداث في السودان ونزاعاتها الداخلية ، ومن أهم هذه العوامل:

ضعف البناء الحزبي:

يعتبر ضعف البناء الحزبي من أهم العوامل السياسية المسببة للنزاعات والحروب الأهلية في السودان، فقد شهدت الساحة السياسية السودانية قيام الأحزاب السياسية على أُسس دينية ومذهبية وطائفية وجهوية وعشائرية وأسرية مما يحيلنا إلى التفرقة بين نوعين من الأحزاب وهما الأحزاب الوطنية وهي الأحزاب التي تؤكد على الوحدة الوطنية والأطر الرضائية الجامعة بين جميع أعضاء الجماعة الوطنية، وبين الأحزاب الجزئية أي الأحزاب ذات الطبيعة الإنقسامية أو التفتتية على الصعيد الوطني، وهي أحزاب تتخذ سمات عديدة بأن تكون طائفية أو إقليمية أو عشائرية أو غير ذلك، ولقد أسهمت أجندات هذه الأحزاب في تعميق النظرة التفكيكية للسودان، فقد أشار محمد عبدالرحمن صالح إلى حقيقة الممارسات السياسية للأحزاب السودانية عندما قال(من الجدير بالذكر أنه وفي فترة من الفترات التي تسمى مجازاً بفترات الديمقراطية، كان الشعب السوداني يصل إلى نتيجة واحدة ومحدودة، وهي أن الهدف السامي للأحزاب الطائفية من صراعاتها هو السلطة والحكم والهيمنة على مقدرات البلاد تحقيقاً لرغباتها الذاتية، ولم يكن في يوم من الأيام السودان والمصالح العليا للشعب السوداني في بؤرة اهتماماتها أو مركز تفكيرها وفكرها مما أدى إلى آثار سالبة داخلياً، وفي علاقات السودان الخارجية (صالح ، محمد عبدالرحمن ، 2000م، ص 94، 100).

يتفق الباحث مع الكاتب بأن الحزبية بوضعيتها التاريخية التقليدية عاجزة تماماً عن المهام الحاسمة التي تواجه السودان وطناً ودولة في مجالات السلم والوحدة الوطنية والأمن الاقتصادي والاجتماعي، ويضيف الباحث أن الحزبية بأوصافها وطبيعتها وطبيعة تكوينها عاجزة عن مواجهة احتياجات

بناء الأمة السودانية وبلورة نموها القومي وترسيخ وحدتها وتوطيد تماسكها الوطني. لقد أدت أزمة البناء الحزبي في السودان إلى وعي قومي وساهم التهميش الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في تحويله إلى انقلاب شعبي ضد الحكومات وإلى ظهور حالات تمرد ضد الحكومة المركزية في غرب السودان وشرقه وجنوبه مما عكس في حدها الأدنى هشاشة البناء السياسي في السودان، وجعله قابلاً للاختراق الخارجي كما تدل من جهة أخرى على سوء إدارة التنوع في السودان الذي بدلاً من أن يصبح عامل قوة أصبح عبئاً (صالح ، محمد عبد الرحمن ، المرجع نفسه ص 101)

الصراع حول السلطة والثروة :

يعتبر الصراع حول السلطة والثروة وكيفية توزيعها من أكثر الأزمات التي واجهت السودان في تاريخه الحديث والمعاصر، وحالت دون الوصول إلى الإستقرار السياسي والأمني والإقتصادي حيث تدخل العديد من العوامل التي تحول دون حسم هذه المسألة ويأتي في مقدمتها الخلفية التاريخية لعملية ممارسة السلطة في السودان، وتأثيرها على العمل السياسي، وأيضاً بروز عدم المصداقية أو الثقة بين أبناء الوطن الواحد، وهيمنة الخوف من أن تستحوذ إثنية معينة أو مجموعة دينية معينة على السلطة والثروة في السودان (عثمان ، عبد الرحمن أحمد ، 2005م ، ص 38).

غياب المؤسسية ومبدأ تعاقب القيادات :

يعتبر غياب المؤسسية ومبدأ تعاقب القيادات من أهم الأسباب السياسية المؤدية للنزاعات والحروب الأهلية في السودان، وذلك بسبب إتباع نظام التوريث القيادي لقادة الأحزاب السياسية والنقابات وغيرها من آليات العمل السياسي والاجتماعي طابعاً احتكاريا وذلك لظروف في الغالب ترجع إلى المصالح الشخصية والحزبية الضيقة وإلى التعصب القبلي والديني، حيث يضطر القادة والزعماء إلى صنع الموالين وذوي القربى وزرعهم في المناصب الحساسة بدون وضع اعتبار لمبدأ الرجل المناسب في المكان المناسب، وبدون الالتفات إلى الكفاءات والمؤهلات، مما ولد صراع بين كل من الأحزاب المهيمنة والمنتفعين من جهة، وصراع بين الإثنيات المهشمة من جهة أخرى على أساس أن هناك احتكار لبعض المؤسسات مما قاد إلى زعزعة في النسيج الاجتماعي والاضطراب الأمني وعدم الاستقرار السياسي (إسماعيل محمد الطاهر- المرجع السابق، ص 62) يرى الباحث أن بنية الأحزاب السياسية السودانية أنها بنية قبلية تقليدية طائفية دينية عشائرية ، وأن آليات اتخاذ القرار فيها آليات غير ديمقراطية. والواقع أن سيطرة البنية الأبوية وخضوع استراتيجيات اتخاذ القرار لرغبة القائد أو الزعيم تكشف أن الحداثة مجرد قشرة خارجية تعجز تماماً عن إخفاء البنية التقليدية.

انعدام الثقة بين الأحزاب السياسية:

يعتبر انعدام الثقة بين الأحزاب السياسية في السودان من أكبر الأسباب السياسية التي ساهمت فى تأجيج الصراعات والحروب الأهلية، ويعود ذلك إلى أسباب كثيرة، من بينها أنها كانت نتاج تاريخ طويل مليء بنقض العهود والمواثيق منذ مداولات الاستقلال عام 1953م إلى إلغاء اتفاقية الميرغني - قرنق بواسطة الجمعية التأسيسية عام 1988م، كذلك إن التنافس وانعدام الثقة العميق والمتجذر بين الأطراف السودانية قد نشأ وتطور نتيجة لفشل كل محادثات السلام في الوصول إلى سلام مما أثار الشكوك في جدية الأطراف السودانية، وفي عدم رغبة الحكومة في إعطاء المزيد من التنازلات، وقد كرس انعدام الثقة وتراكم الأحقاد بحيث أصبح عائقاً أصيلاً أمام كل المفاوضات (إبراهيم ، علي إبراهيم ، 2002م ص 70) وكذلك يعتبر انعدام الثقة بين الأحزاب السياسية أسهمت في عدم جدية الحكومة السودانية في حل مسائل التنوع الديني والعرقي والثقافي (إبراهيم ، علي إبراهيم ، المرجع نفسه ، ص 71).

ثالثا : الأسباب الاقتصادية:

تعتبر الأسباب الاقتصادية من العوامل الأكبر في إشعال نيران النزاعات الداخلية والحروب الأهلية في السودان مع العلم بان السودان يعاني من تخلف في كافة المجالات عموماً، وفي المجال الاقتصادي على وجه الخصوص وتبدو مظاهر هذا التخلف واضحة في العديد من المؤشرات مثل تدهور قطاع الإنتاج الزراعي والحيواني والصناعي، وذلك بسبب الدور الذي لعبته الإدارة البريطانية عند وضع السياسات الاقتصادية في السودان والتي كانت تقوم على سياسة فرق تسد حيث كان التركيب الاقتصادي للبلاد في نهايات الحكم الثنائي يعكس تفاوت كبيرة في مستوى التطور الاقتصادي بين الأقاليم المختلفة، وذلك لأن الحكم الثنائي كان طوال سنوات حكمه يركز جهوده التنموية في المناطق الأكثر إنتاجا والأقل تكلفة للإنتاج (نبلوك ، تيم ، 1994م، ص 120).وكانت نتيجة ذلك التفاوت في التطور الاقتصادي بين مناطق ومديريات البلاد المختلفة ومن هنا جاءت ظاهرة الهجرات الداخلية من المناطق الأقل تطوراً إلى المناطق الأكثر تطوراً (المرجع نفسه ، ص 138). وبعد أن نال السودان استقلاله عام 1956م لم يضع قادة الوطن برامج اقتصادية واضحة، بل لم يضع دستوراً دائماً للسودان يقوم بتنظيم شؤون

الدولة كافة بما فيها السياسة الاقتصادية والتنموية للدولة، ولم تستغل موارد السودان الوفيرة في تنميته، بل ظل السودان يعاني من عدم تنمية المشاريع الاقتصادية مع تركيز المشاريع التنموية في أواسط البلاد، وما تبعه من خدمات صحية وتعليمية ترك أثراً كبيراً في نفوس أهالي الأقاليم أو الأطراف في المطالبة بالتنمية المتوازنة مما قاد تلك المجموعات الإقليمية أو الهامشية إلى التعبير عن المظالم الاقتصادية والتنموية التي تعاني منها أقاليمهم مطالبين بتحقيق التنمية المتوازنة وإحقاق العدل والمساواة عند وضع السياسات الاقتصادية للبلاد (محمد، الزين محمد، 2005م ، ص 115).

رابعا : الأسباب الدينية

كان للدين حضوراً مهماً في الصراعات الداخلية والحروب الأهلية في السودان خلال الفترة من 1969- 1989م وكان على مستويات عدة أهمها كان على مستوى النخبة التي عملت على تسييس الدين واستغلاله في صراعاتها السياسية حيث كانت بيانات النظام الأولى تركز على أسباب الانقلاب هي فشل التجربة الديمقراطية الليبرالية، بدليل التردي الاقتصادي، وعدم حل مشكلة الجنوب، وعدم الاستقرار السياسي وعدم اكتمال البناء الدستوري بسبب الصراع بين دعاة العلمانية والإسلامية (البوني ، عبداللطيف ، 2000م ، ص 286 ، 287) اشتدت الدعوة للعنف الثوري والعزل السياسي تجاه العناصر التي سميت بالرجعية وتارة بالثورة المضادة وسعى نظام النميري لتقويض أركان النظام السابق باتخاذ عدة إجراءات تتعلق بالتعليم الديني في البلاد وذلك من أجل تقويض المجتمع التقليدي، بتصفية الطائفية والإدارة الأهلية (صحيفة الأحرار، دار الوثائق القومية ، 1969م ، ص 5). كما أصدر النميري قراراً يقضي بتصفية المعاهد الدينية وكانت تابعة لمصلحة الشؤون الدينية، وفي مجال الأحوال الشخصية أصدر قاضي القضاة منشوراً قضائياً قرر فيه إلغاء تنفيذ أحكام الطاعة بالقوة، وكان الاتحاد النسائي السوداني قد قدم لرئيس مجلس قيادة الثورة عدة مطالب منها إلغاء حكم الطاعة، وقيد الطلاق (مجلة المسلم المعاصر ، 1970م ، ص 18) وفي عام 1971م وقع خلاف بين النميري والشيوعيين بسبب الانقلاب الشيوعي الذي قاده هاشم العطا فقام النميري بحظر نشاط الحزب الشيوعي وفي 17 مايو 1973م أقامت الحكومة احتفالا كبيراً بمناسبة المولد النبوي الشريف كأنما أرادت الرد على احتفال الشيوعيين بميلاد لينين، وتحدث في الاحتفال كل من منصور خالد عبد الماجد الذي دعا لعدم تجاهل الدين والتراث، وكذلك تحدث النميري وقال إنهم يدعون الاشتراكية مستمدة من الإسلام، وأن مبادئ الثورة هي نفس المبادئ التي نادى بها الإسلام (صحيفة الصحافة ، دار الوثائق القومية ، 1971م ، ص 6). وبعد المصالحة الوطنية في عام 1977م ظهرت تطورات في السياسة الدينية في السودان، حيث أجازت اللجنة صياغة قوانين مشروعات تتناسب مع الشريعة، وقد جعل دخول الترابي لهذه اللجنة أكثر حقيقة، ففي يناير 1978م أصدر اللجنة قانون منع تعاطي المشروبات الكحولية على أن يتم تدريجياً لمدة عامين قابلة للتمديد ستة أشهر أخرى، عقوبة المخالفة تكون جلداً وسجناً على أن يسمح للسفارات الأجنبية باستيراد حاجتها واستثنى القانون كذلك المديريات الجنوبية، وفي سبتمبر 1978م أصدر رئيس الجمهورية قراراً يأمر فيه مصانع الكحول إلى التحول تدريجياً إلى صناعات عطرية، وقد صدر قرار بمصادرة المكان أو المنزل الذي يصنع فيه الخمر إذا كان صانع الخمر مسلماً، ثم صدر قانون الآداب العامة والزكاة وغيرها (البوني ، عبد اللطيف ، 2000م ، ص 288). هذه التوجهات الدينية لم تمر دون معارضة، ومن أبرز المعارضين والرافضين للتوجيه الديني الجديد بونا ملوال الذي قال إن الطائفية والحزبية قد ظهرتا، وإن الإسلام أصبح الدين الرسمي للدولة ولا ينفصل عن السياسة العامة لها، وأضاف بونا ملوال بأن مشروعات القوانين الإسلامية لم تراعي التباين الديني والثقافي في السودان وسيطر عليها الجناح الديني الإسلامي المتطرف، وزاد الأمر تعقيداً بعد المصالحة الوطنية بإضافة مزيداً من المتطرفين، وحذر بونا ملوال اللجنة من التلاعب بوحدة السودان (ملوال ، بونا ، كلمة في مجلس الشعب ، 1978م ، ص 5) وفي عام 1983م تم إضفاء الطابع الديني على كل البلاد وهو إعلان قوانين الشريعة الإسلامية أو فيما يعرف بقوانين سبتمبر 1983م التي وجدت معارضة من قوى سياسية وتنظيمية ونقابية عديدة، حيث أظهرت الكنيسة القبطية معارضتها لأسلمة القوانين، وقالت إن محاولات جعل قوانين الشريعة الإسلامية هي القوانين الرسمية للبلاد الهدف منها مصلحة سياسية وإقتصادية ، وطالب بمراعاة تعدد الديانات والثقافات في السودان، وطالب بتهيئة المناخ الإقتصادي والاجتماعي والنفسي قبل إنزال العقوبات، وقال إنهم كمسيحيين أقباط يرفضون تطبيق الشريعة الإسلامية لأنها تتعارض مع التعاليم المسيحية (صحيفة الأحرار ، دار الوثائق القومية ، 1987م).

خامسا : الأسباب الاجتماعية: للأسباب الاجتماعية دور كبير في النزاعات الداخلية والحروب الأهلية التي شهدها السودان ، والتي ألغت بظلالها الوخيمة علي أهل السودان وسيادة أراضيه ومن هذه الأسباب والبواعث الأتي:

غياب ثقافة السلام والتعايش يعتبر مشكلة غياب ثقافة السلام والتعايش بين المكونات السودانية من كبرى الأسباب الاجتماعية المؤدية للنزاعات الداخلية والحروب الأهلية في السودان فقد تجاهلت الحكومات الوطنية التي تعاقبت على حكم السودان خلال الفترة 1955-1989م مسالة

التعايش السلمي من أجل إرساءها بين جميع مكونات المجتمع السوداني، وفشلت أن توظف التعددية الدينية والعرقية والثقافية والسياسية، بل تم العكس، وهو استغلال هذا خاصية التنوع والتعدد في مشاريعهم السياسية والحزبية الضيقة، والمعروف أن ثقافة السلام والتعايش لا يمكن أن تكون دون وفاق وطني حقيقي، كما أثر غياب الجهاز الإعلامي الذي يعمل على تصدير ثقافة السلام بغض النظر عن الاختلافات الدينية والثقافية (عبد القادر ، مصعب ، 2003م، ص 13). وإن حالات التفهم الفردية وقبول أشكال ثقافة يرضى عنها السلوك والتوقعات السلوكية من الأفراد الآخرين التي يحدد كيف يتصرف الفرد في المحيط الاجتماعي، فالإعلام مما شك في أنه يسهم في تشكيل الذهنية الاجتماعية في الشكل الكلي الذي يكفل للمجتمع معني التفاعل والتكامل مع غيره من المجتمعات، كما يستهدف دور الإعلام الاجتماعي قضايا جزئية مثل قضايا المرأة والطفل وغيرها (المصدر السابق ، ص 14).

يري الباحث أن غياب ثقافة السلام والتعايش في السودان يرجع إلى تعمد القادة السياسيين بل وعزمهم في إرساء ثقافة التجهيل خاصة في المناهج الدراسية وغيرها من أجل تغبيش الحقائق بل وطمسها، وتجميل مواقفهم من أجل الكسب الحزبي أو الطائفي واستغلال الإعلام لخدمة مآربهم الخاصة، فأصبح الإعلام في السودان يتصف بعدم الكفاءة والعدالة في تغطية القضايا الاجتماعية والثقافية الملحة والهامة، مع الأهمية بمكانة الإعلام الذي يعتبر من المكونات الأساسية للهيكل الاجتماعي يؤثر إيجاباً في الاستقرار (دعم التماسك الوطني) ويؤثر سلباً في عدم الاستقرار (بذر بذور الفتنة والكراهية) فلابد من الابتعاد عن المشاريع الحزبية والطائفية الضيقة، ولا بد من الدقة والحصافة في وضع خطط الإعلام وسياسته العامة حتى يتم الخروج من الآثار السلبية للإقصاء التي ارتكبت في هذا الجانب حتى يستطيع (الإعلام) أن يلعب دوراً إيجابياً في عملية التنشئة السياسية وغرس قيم المشاركة الوطنية والولاء الوطني وتفهم ورعاية المصالح الوطنية.

مشكلة الاندماج القومي: اتبعت الأنظمة في السودان خلال الفترة 1955-1989م أساليب عديدة في إحتواء مشكلة الإندماج القومي في السودان، فقد كانت بعض الأنظمة السياسية ترى أن تحقيق الوحدة الوطنية سوف يتم عبر احتواء التباين الثقافي وتناسي حق الثقافات الأخرى في الوجود، وهو خيار متطرف لرغباتهم في احتواء وتغييب الثقافات الأخرى في نظام الحكم الموحد والدولة المركزية، لأن الدول الأفريقية تمتاز بالتشرذم وسيادة القبيلة، وهو ما يهدد وحدة البلاد، فقد قامت حكومة النميري بفرض ثقافة الحزب الواحد وهو الحزب الاشتراكي السوداني وقام بعملية صهر كل الأحزاب السياسية الأخرى بداخله، ثم استخدام النميري أسلوب الحوار في فرض سياسة الاستيعاب واقتناعه بأن مسألة الدمج بالقوة لا يمكن أن تتم إطلاقاً خاصة وأن السودان به مشاكل عدة، فمنذ مجيئه إلى السلطة في مايو 1969م، قام بعمل دءوب من أجل تحقيق عملية الاندماج الوطني والتي بدأها من الجنوب، فدخل مع الجنوبيين في حوار نتج عنه اتفاقية أديس أبابا في مارس 1972م، الذي فتح خطوطاً مباشرة مع حركة الأنانيا طمعاً في حل قضية الجنوب عبر الآلية التفاوضية وتم الدمج بصورة ذاتية لدى شعب جنوب السودان الذين تم استيعابهم في كافة مؤسسات الدولة العسكرية والسيادية والتنفيذية (بابكر،خالد محمد سالم ، 2014م ، ص 176). أما موقف حكومة جعفر النميري مع كافة المجموعات والقوى السياسية الأخرى فقد جاءت مخالفة في بداية الأمر خاصة عندما وقع انقلاب 1971م وتمرد الأنصار في الجزيرة وأم درمان، فاستخدم النميري القمع تجاه هذه التنظيمات فقام بحل جميع الأحزاب والتشكيلات السياسية ومصادرة ممتلكاتها وبحل الحكومات الإقليمية، واستمر الحكم عبر الحزب الاشتراكي السوداني حتى جاءت المحاولة الانقلابية في 1976م التي قادتها تنظيمات المعارضة الشمالية المكونة من حزب الأمة والاتحادي الديمقراطي والجبهة القومية الإسلامية ضد نظام الرئيس جعفر النميري بدعم من ليبيا القذافي، وعندما فشلت تلك المحاولة أتجه جعفر النميري نحو عملية استيعاب المعارضة السياسية في الحكم بكافة تنظيماتها فتمت في عام 1977م عملية الوفاق الوطني أو ما عرف في الأدب السياسي السوداني بالمصالحة الوطنية فقام النميري بتعيين وإستيعاب قادة المعارضة السياسية في المناصب السيادية والتنفيذية (التقرير الإستراتيجي الأفريقي - التفاعلات الأفريقية والصراعات والحروب ، 2002م، ص 142).ثم بعد ذلك قام نظام النميري باستيعاب المعارضة في غرب السودان فضم فيليب غبوش من الحزب القومي السوداني وفي الشرق إنضم إليه مؤتمر البجا (إسماعيل ، عبد القادر ، 2006م، ص 131، 132).

الاندماج الوظيفي: أسهمت مسالة الاندماج الوظيفي بقدر وافر في إذكاء نيران النزاعات الداخلية والحروب الأهلية في السودان ويعرف الاندماج الوظيفي بأنها الاستناد إلى أسس وظيفية ومؤسسية، وهو أيضاً رابطة بين جماعة لا تستند بالضرورة إلى وجود ثقافة معينة أو هُوية مشتركة، ولكن تستند إلى وجود مصالح مشتركة، ولديهم القبول للمؤسسات القائمة ما دامت تؤدي وظائفها بفاعلية، ونظرتهم إلى القادة السياسيين ليس باعتبارهم صالحين أو فاسدين، ولكن بأن لديهم القدرة على أداء وظائفهم، وتتعدد في الاندماج الوظيفي الخيارات بين الحكم الذاتي أو الفيدرالي أو الكونفدرالي، كما أن الحركة الشعبية لتحرير السودان لديها رؤية للهُوية السودانية، لتتسع وتشمل السودان كله، وتعطي الأولوية لمفهوم الهُوية باعتبارها هُوية سودانية، وليست هُوية قومية أو عرقية أو قبلية، وهو أسلوب يعتمد على الأسلوب الوظيفي المؤسس للجماعة ومدى قدرتها على

التعايش معاً بالرغم من الاختلافات الثقافية والدينية واللغوية (عودة ، عبد الملك ، 1992م ، ص 52).

طبق النميري الاندماج الوظيفي في السودان واستخدم النظام الفيدرالي وضم أجزاء متفرقة ومختلفة إلى بعضها البعض لتشكل كياناً واحداً، وهو محاولة لعدم تركيز السلطات في المركز وتوزيعها إلى الولايات وليس من حق هذه الولايات الانفصال ويكون ذلك بنصوص دستورية فالاندماج الوظيفي الذي تم من خلال اتفاقية أديس أبابا 1972م والمصالحة الوطنية 1977م بين طرفي الأنانيا وقادة المعارضة الشمالية من جانب وحكومة النميري من جانب فقد أحدث نوعاً من الاندماج الوظيفي في السودان وذلك من خلال الحكم الذاتي الإقليمي للجنوب وتوزيع الحقائب الوزارية بين حكومة النميري وقادة المعارضة التي وقعت المصالحة الوطنية في عام 1977م، حيث أتى هذا الاندماج الوظيفي (المرجع السابق، ص 55).

الانتماءات القبلية : تعتبر الانتماءات القبلية من الأسباب الاجتماعية التي لهل دورا كبيرا في النزاعات الداخلية والحروب الأهلية في السودان حيث يشتهر السودان ويتمتع بتعددية أثنية وثقافية ودينية لا يوجد لها مثيل في العالم حيث يوجد به حوالي خمسمائة ونيف قبيلة، إلا أن هذه التعددية لم تستقل استقلالا أمثل وفي الاتجاه الصحيح، فظل شعبه يعاني من انقسامات عرقية وإقليمية وقبلية حادة أسهمت بفعل السياسات الخاطئة التي انتهجتها النخب السياسية في تمزيق كيان الدولة السودانية، على الرغم من أن الشعب السوداني يعتبر راغباً في الوحدة الوطنية إلا أن الولاءات والانتماءات الإقليمية والقبلية وقفت حجر عثرة أمام تحقيق اللحمة الوطنية (احمد ، عبد القادر محمد ، 2008م، ص 38، 39).

سادسا : تصفية الإدارة الأهلية:

تعد قضية تصفية الإدارة الأهلية في السودان سواء أكانت في فترة الاستعمار أو الحقبة الوطنية سببا من أسباب النزاعات الداخلية والحروب الأهلية في السودان لما لها من دور في بسط الأمن وتعزيز السلم الاجتماعي بين الناس ، ولأهمية الإدارة الأهلية نجدها عندما حاول المستعمر حلها في الربع الأول من القرن العشرين بحجة أنها تمثل الأرضية الخصبة في إنتاج المعارضين والالتفاف حولها وكلنها فقدت الأمن وجمع الضرائب وتنفيذ الأوامر جاءت حكومة مايو 1969م إلى كرسي الحكم وفي ذهنها خلفيات الصراع بين القوى السياسية السودانية إبان عهد أكتوبر 64-1969م فعملت على تقويض الأركان التي كانت تستند عليها الأحزاب الطائفية وكانت أولى تلك الأركان مؤسسة الإدارة الأهلية، القاعدة المتينة للأحزاب الطائفية وخاصة حزب الأمة، فكان أن بادرت بإحداث أول تغيير إداري ذو أثر كبير على نظام الإدارة في السودان في تاريخه الحديث والمعاصر ألا وهو قرار تصفية مؤسسة الإدارة الأهلية، ففي الثامن من يوليو 1970م تم إرسال خطاب سري من عضو قيادة الثورة وزير الحكومة المحلية الرائد/ أبو القاسم محمد إبراهيم إلى محافظي المديريات بتصفية الإدارة الأهلية في مديريتي كسلا ودارفور في مدة أقصاها الثلاثون من يونيو 1970م وذلك بموجب القرار رقم (299) الذي صدر من مجلس الوزراء بتاريخ الأول من سبتمبر 1969م ولم يتم التنفيذ حينها لعدم توفر البديل في الإدارة والأمن

وكان الغرض من قرار تصفية الإدارة الأهلية: -الحد من التسلط الفردي لبعض زعماء القبائل، وإتاحة الفرصة لمشاركة أفراد القبيلة في إدارة شؤون مواطنهم، وتحقيق التماسك الإقليمي مما يذيب النظرة القبلية الضيقة وتهيئة المناخ لإجراء التصفية النهائية بعد هذه المرحلة (الزين ، محجوب عبد الرحمن ، 2012م، ص 75). يرى الباحث أن قرار تصفية الإدارة الأهلية في السودان كان قراراً ذا أثر عميق في البنية الاجتماعية والأمنية للمجتمع السوداني بصفة عامة ومجتمع دارفور وشرق السودان بصفة خاصة لما لها من دور تاريخي امتد لقرون عديدة ، وبالنظر إلى الدور التاريخي وتطوره تبرز لنا أهمية تلك المؤسسة خاصة وأن بديلها لم يكن جاهزاً في تلك الفترة ولم تكن له الخبرة والدراية والقبول من المجتمع المحلي مما يؤهله حل محل تلك المؤسسة العريقة والتي تناسب أحوال المجتمع المحلي الريفي السوداني وتنسجم مع بيئته الاجتماعية التقليدية، بالإضافة إلى التعقيد الذي يصاحب علاقات القبائل مع بعضها، فأحدثت عملية تصفية الإدارة الأهلية فراغاً لم تستطيع أن تملأه الأجهزة البديلة له وبالتالي تراكمت العديد من السلبيات على مر السنين والتي أدت في النهاية إلى خلخلة النسيج الاجتماعي والوضع الأمني في جميع مناطق السودان.

سابعا : دور الحكومات الوطنية :

فشلت الحكومات الوطنية في رصف طريق سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي يسير عليها السودانيون بعد نالوا استقلالهم من المستعمر الغاشم الذي ترك أرضية هشة وضعتها بكل عناية ودهاء لتكون سبباً في الفرقة والشتات بين أبناء الشمال والجنوب والشرق والغرب الأمر الذي خلق فقدان الثقة بين أبناء الوطن الواحد، وجاءت النخبة الوطنية وسارت على نفس المنهاج دون النظر للخروج من هذا النفق الذي أوقعهم فيه المستعمر بل استمروا في تنفيذ سياسته الهدامة والتي تولدت عنها نتائج وخيمة تجلت معالمها في جميع النواحي السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية وغيرها .

الخاتمة:

إن مشكلة النزاعات الداخلية والحروب الأهلية في السودان لها أسبابها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية وتأزمت بسبب تعدد الأعراق وتنوع الثقافات واختلاف الآراء ، ورسم السياسات ، وتنفيذ الخطط والبرامج ، منها ما له جذور تاريخية قديمة ، ومنها ما يتولد ويتجدد بتغير الأحداث التي تطرأ علي الساحة .

النتائج:

1- أن أكبر معضلة تواجه عملية التحول الديمقراطي هي محاصرة ومواجهة الصراع الإثني النخبوي الجهوي المجتمعي بينهما ، الذي برز في السودان فلابد من اتخاذ تدابير عاجلة سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية تعالج ذلك التباين في التوزيع المتوازن التي تمكن من إحداث تنمية شاملة متكاملة تعني بتحسين دخل الفرد وتوفير وسائل الإنتاج لاستيعاب قدرات كبيرة متعطلة تسهم في إحداث حراك في الاقتصاد الكلي تكون الضمانة لتجاوز النزاعات وتمثل البداية الحقيقة لصيانة المجتمع السوداني المتماسك المترابط الذي يعزز الهُوية القومية للسودان

2- من الصعب الحديث عن تحول سياسي وفاقي سوداني في ظل الظروف التي تواجه السودان الآن ما لم تتواضع قواه السياسية والمجتمعية المختلفة علي تقديم التنازلات التي تعود إلي الحد الأدنى من التوافق الذي بدوره يمهد الطريق للمجتمع لإرساء دستور دائم يحدد ويرسم مستقبل السودان مستنداً علي ميثاق وطني ، تلك هي الخطوة الأولى والأساسية لضمان تحول ديمقراطي حقيق ، وعليه ما لم يتم التوافق علي نهج يحظى بقبول السودانيين لبعضهم البعض للجلوس في طاولة حوار شامل وصادق ومخلص لإيجاد حل ومخرج من هذه الأزمة السياسية والاقتصادية والأمنية الكبيرة التي تواجه السودان المعرض للأخطار علي مستوى وحدة شعبه وترابه وسيادته وكرامته وهُويته .

التوصيات:

1- تأسيس نظام حكم يقوم علي الحرية والمساواة والعدل والشورى ونبذ كل أشكال التعصب والشمولية وأن تكون المواطنة هي أساس الحقوق والواجبات ، وان يشترك جميع السودانيين علي وجه المساواة في المسئوليات السياسية وفقاً لذلك .

2- زيادة التمثيل المتوازن الذي يقوم علي حسب التعدد السكاني لأبناء الأقاليم في أجهزة الحكم الاتحادية والإقليمية بالبلاد .

3- الاقتسام العادل للثروة القومية ، وفي هذا الإطار يجب علي الدولة أن تضع خطة اقتصادية شاملة لكل السودان تهدف للنهوض بالبلاد عامة وسد الفجوة التنموية بين الأقاليم المختلفة تراعي فيها تقسيم الدخل القومي بحيث تمنح الأفضلية للمناطق الأقلة نمواً بحسب درجة تخلفها مع دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع وكفاءة التوظيف .

4- تسعى الدولة لتقوية البنيات الأساسية التي يعتمد عليها اقتصاد البلاد مع التركيز علي شق الطرق القومية ، وتحسين وسائل النقل ، حتى تسمح دائرة النشاط الاقتصادي ، وتتكامل في كل أقاليم البلاد من مناطق الإنتاج أي مناطق الاستهلاك .

المصادر والمراجع

أولا : الرسائل الجامعية

1- محمد الزين محمد، مشكلة جنوب السودان، وأسباب النزاع المسلح ومساعي السلام في السودان- الخرطوم، جامعة الخرطوم،كلية الدراسات العليا قسم العلوم الاقتصادية رسالة ماجستير ،

2- البوني ، عبد اللطيف - العلاقة بين الدين والسياسة في السودان ، السودان ، الخرطوم - جامعة أفريقيا العالمية ، مركز البحوث والدراسات الأفريقية ، شعبة العلوم السياسية، رسالة دكتوراه ، 2000م،

ثانيا: التقارير:

1- التقرير الإستراتيجي الأفريقي - التفاعلات الأفريقية والصراعات والحروب ، مصر ، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات الأفريقية سبتمبر 2002م.[1])

2- ملوال ، بونا ، كلمة في مجلس الشعب، جلسة بتاريخ 1978/6/17م، صحيفة سوداناو - الخرطوم، دار الوثائق القومية، يونيو 1978م

ثالثا : الصحف والمجلات

1- صحيفة الأحرار ، السودان - الخرطوم - دار الوثائق القومية ، العدد 325، 9 يوليو1969م

2- مجلة المسلم المعاصر- لبنان - بيروت ، العدد 43 ، مايو 1970م
3- صحيفة الصحافة - السودان - الخرطوم - دار الوثائق القومية ، العدد 105، 18 مايو 1971م
4- صحيفة الأحرار- السودان - الخرطوم - دار الوثائق القومية ، العدد 305 ، التاريخ أكتوبر 1987م.

رابعا : المراجع

1- إبراهيم علي إبراهيم، الحرب الأهلية وفرص السلام في السودان ، مصر - القاهرة – دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى 2002م .
2- نبلوك ، تيم ، صراع السلطة والثروة في السودان ، ترجمة محمد الفاتح التجاني - محمد علي جادين ، السودان - الخرطوم - دار الخرطوم للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية يناير 1994م.
3- بابكر ، خالد محمد سالم ، دور المفاوضات في حل النزاعات والصراعات الإثنية السودانية، دراسة مقارنة بين اتفاقيتي أديس أبابا ونيفاشا، مصر - القاهرة ، الأفريقية الدولية للنشر والطباعة والتوزيع، الطبعة الأولى 2014م
4- إسماعيل ، عبد القادر ، سنوات السلام في السودان، أتفاق أديس أبابا 1972م، مصر - القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، الطبعة الأولى 2006م.
5- عودة ، عبد الملك عودة، مستقبل جنوب السودان بين وحدة الدولة والانفصال، مجلة السياسة الدولية، مصر- القاهرة، مركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام، الطبعة الأولى 1992م.
6- عثمان ، عبد الرحمن أحمد ، دور التعاقب السياسي في درأ الأزمات، السودان - الخرطوم ، مجلة دراسات جامعة أفريقيا العالمية العدد 27 ، 2005م.
7- احمد ، عبد القادر محمد - السودان جذور وأبعاد الأزمة ، السودان - الخرطوم، دار مدارك للطباعة والنشر، الطبعة الأولى 2008م،.
8- الزين ، محجوب عبد الرحمن ، معالم التطور السياسي والاجتماعي والإداري والأمني في تاريخ دارفور المعاصر 1969-1989م، السودان - الخرطوم ، المكتبة الوطنية ، الطبعة الأولى 2012م.
9- صالح ، محمد عبدا لرحمن - أزمة السودان لم تبدأ في حكم الإنقاذ، مجلة السياسة الدولية، العدد 141 يوليو 2000م.
10- عبد القادر ، مصعب ، منهجية الإعلام وأثرها على النظم السياسية في السودان، السودان - الخرطوم ، مجلة أفكار، دار الوثائق القومية، العدد السابع 2003م.

النزاعات الداخلية والحروب الأهلية في السودان الفترة 1955- 1989م

أحمد عبد الله آدم هارون

جامعة النيلين

مجلة كلية الدراسات العليا

الرقم الدولي الموحد: 1858-6228

المجلد: 17 ، 2022م
العدد: 05

كلية الدراسات العليا
جامعة النيلين